

أثر استخدام أسلوب القياس المرجعي على تحسين أداء شركات قطاع المقاولات

عبدالعزیز محسن الهجان

المخلص:

تهتم هذه الدراسة بعرض و تحليل أسلوب القياس المرجعي من حيث المفاهيم ، الأنواع ، أيضاً تقييم الأسلوب ، وذلك بهدف التحقق من مدى وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين استخدام أسلوب القياس المرجعي و تحسين أداء شركات قطاع المقاولات .

Abstract:

This study is concerned with presentation and analysis the benchmarking, in terms of concepts, types, and also assesses this tool, in order to verify the presence of significant moral influence of the relationship between benchmarking and improve the performance of the construction sector companies.



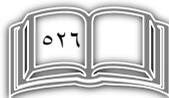
المقدمة وطبيعة المشكلة :

ترجع بداية ظهور أسلوب القياس المرجعي كأداة لتحسين الأداء إلى الشركات اليابانية عام ١٩٥٠ ثم تبعتها بعد ذلك الشركات الأمريكية بعد أن وجدت أن هذا الأسلوب هو الأفضل لتحسين أدائها . واسلوب القياس المرجعي يعد من اهم الأساليب المستخدمة في تحسين الأداء و تقييم أداء الشركة وإيجاد مقياس مرجعية مالية وغير مالية يمكن الاعتماد عليها في تحسين الأداء ، حيث ان هناك بعض مقاييس الأداء لا تحقق النتائج المرجوه نتيجة عدم ربط هذه المقاييس بمؤشرات ونتائج البيئة المحيطة فيأتى هنا دور اسلوب القياس المرجعي في ايجاد مقاييس الأداء المناسبة في هذا الصدد لتحقيق الأداء الاستراتيجى المستهدف

ويعد الأداء مفهوماً هاماً بالنسبة للشركة ككل، حيث أنه المفهوم الذى يتمحور حوله وجود الشركة من عدمه، فجميع الشركات تبحث عن الأرتقاء بأدائها عن طريق قياس وتقييم الأداء ثم السعى إلى تحسين هذا الأداء . وقد عرف (طاهر محسن الغالبى، وائل محمد إدريس، ٢٠٠٩، ص ٣٨) الأداء بأنه "انعكاس لقدرة الشركة وقابليتها لتحقيق أهدافها" ، اما (صالح بلاسكة ، ٢٠١٢ ، ص ٣) فقد ذكر أن مستوى الأداء هو "قدرة الشركة على تنظيم وأستغلال مواردها المتاحة بغرض تحقيق أهدافها " .

اما (Blasini,J.,et al., 2013, p.480) فقد عرف الأداء بأنه "درجة تحقيق الفرد لما هو مطلوب منه من مهام".

واستناداً لما سبق **تتلخص مشكلة الدراسة** فى وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين استخدام أسلوب القياس المرجعي و تحسين أداء شركات قطاع المقاولات .



هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسى إلى التحقق من مدى وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين استخدام أسلوب القياس المرجعي و تحسين أداء شركات قطاع المقاولات .

فرض الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة التى سبق توضيحها وانسجاماً مع أهداف البحث تتمثل فروض البحث التى سيتم اختبارها فيما يلى:
"توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين استخدام أسلوب القياس المرجعي و تحسين أداء شركات قطاع المقاولات".

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من موضوعها ومجال تطبيقها، ويمكن إيضاح ذلك من خلال المحورين التاليين:

الأهمية العلمية للدراسة :

تعتبر هذه الدراسة امتداد للعديد من الدراسات التى تناولت أسلوب القياس المرجعي ولكنها تمتد لتشمل توضيح أثر استخدام أسلوب القياس المرجعي و تحسين أداء شركات قطاع المقاولات.

الأهمية العملية للدراسة :

تتبع الأهمية العملية للدراسة من أهمية القطاع الذى تتناوله الدراسة وهو قطاع المقاولات بجمهورية مصر العربية، حيث يعتبر قطاع المقاولات هو المسئول بالدرجة الأولى عن تكوين البنية التحتية لاي مجتمع، لذلك فمن الضروري الكشف عن الواقع الفعلى بهذه الشركات ومعرفة المعلومات المتعلقة



بمقاييس الأداء الخاصة بالشركات المنافسة باستخدام أسلوب القياس المرجعي بصورة مترابطة ومتوازنة، مما يشكل اسهاماً في تحسين وتطوير الأداء بشركات قطاع المقاولات.

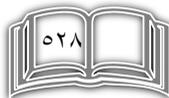
منهج الدراسة :

في سبيل تحقيق الهدف العام للدراسة وأهدافها الفرعية فإن هذه الدراسة اعتمدت على الجمع بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي. ولقد بدأت الدراسة الميدانية بتحديد مجتمع الدراسة الذي يتمثل في مجموعة من شركات قطاع المقاولات في جمهورية مصر العربية وبعد ذلك تم تحديد عينة الدراسة، كما تم جمع البيانات الأولية من خلال قوائم الاستقصاء، ولغرض تحليل بيانات الدراسة استخدم الباحث اختبار (ت) لقياس معنوية الفروق بين عينة البحث ومجتمع الدراسة وذلك لقياس العلاقة بين أسلوب التكلفة المستهدفة وإسلوب القياس المرجعي وانعكاس ذلك على تحسين أداء شركات قطاع المقاولات.

حدود الدراسة :

تحدد نتائج هذه الدراسة بالحدود التالية:

- الحدود الزمنية : استعراض واقع عينة من شركات قطاع المقاولات بجمهورية مصر العربية عن العام ٢٠١٤ / ٢٠١٥.
- الحدود المكانية : اقتصرت الدراسة على عينة من شركات قطاع المقاولات الخاضعة لاحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بجمهورية مصر العربية كمصدر لتجميع البيانات الأولية للدراسة وهذه الشركات تم اختيارها بناء على قيمة راس المال المدفوع، وعينة الدراسة هي :
 - ١- شركة النصر العامة للمقاولات (حسن علام) : يتمثل نشاط الشركة الأساسي في تنفيذ كافة أعمال المقاولات والانشاءات وما يتصل بها من



أعمال تكميلية وتجارية واستيراد وتصدير، ويبلغ راس المال المدفوع للشركة ٢٠٠ مليون جنيه .

٢- شركة النصر للمباني والانشاءات (ايجيكو) : يتمثل نشاط الشركة الأساسي في تنفيذ المباني العامة والخاصة وكذلك أعمال الكبارى والطرق والسكك الحديدية وغيرها من طرق المواصلات والقطار والجسور والاعمال الترابية ، ويبلغ راس المال المدفوع للشركة ١٠٠ مليون جنيه .

٣- شركة المقاولات المصرية (مختار ابراهيم) : يتمثل نشاط الشركة الأساسي فى تنفيذ كافة أعمال المقاولات العامة داخل وخارج جمهورية مصر العربية ، ويبلغ راس المال المدفوع للشركة ٦٠ مليون جنيه

٤- شركة المساهمة المصرية للمقاولات (العبد) : يتمثل نشاط الشركة الأساسي فى تنفيذ كافة أعمال المقاولات العامة داخل وخارج جمهورية مصر العربية ، ويبلغ راس المال المدفوع للشركة ٤٠ مليون جنيه .

خطة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تبويبها فى أربعة نقاط:

- اولاً: مفهوم أسلوب القياس المرجعي.
- ثانياً: أنواع القياس المرجعي.
- ثالثاً: تقييم اسلوب القياس المرجعي.
- رابعاً: الدراسة الميدانية من حيث تحليل البيانات واختبار الفروض ومناقشة النتائج، وصولاً إلى عرض خلاصة الدراسة ونتائجها والتوصيات، واتجاهات البحوث المستقبلية الممكن القيام بها.

اولاً: مفهوم أسلوب القياس المرجعي:

ذكر (هيثم أحمد عبد المنعم ، ٢٠١٠ ، ص ٨١) أنه يمكن تحديد مفهوم لأسلوب القياس المرجعي على أساس تجميع لثلاثة مفاهيم هي :



- القياس المرجعي Benchmarking
- التعلم المرجعي Bench learning
- العمل المرجعي Bench action

فالقياس المرجعي هو طريقة قياس استراتيجية وأداء الشركة محل الدراسة مع الشركات الأفضل في المجال سواء داخل أو خارج الصناعة وهو الخطوة الأولى لإنجاز التحسينات المطلوبة. أما التعلم المرجعي فهو تحديد وتبني أفضل الممارسات بفضل جهود القياس المرجعي بهدف تحسين الأداء ويعتبر الخطوة الثانية في مجال التحسين. وأخيراً العمل المرجعي وهو بمثابة التنفيذ الفعلي للعملية للوصول إلى مستوى التحسين المطلوب.

أما (Gomes, C., et al., 2011, p. 544) فقد عرف أسلوب القياس المرجعي على أنه "منهجية تقوم على مقارنة الأداء للشركات التي لديها خدمات وعمليات وإجراءات مشابهة وذلك من خلال المؤشرات المحددة سلفاً بهدف تحسين الأداء من خلال التعلم من بعضهم البعض".

بينما عرفه (Srinivasan, K., et al., 2012, p. 440) بأنه "عملية منهجية مستمرة تقوم على المقارنة بين معلومات الشركات وذلك من أجل تحسين عمليات معينة أو منتجات أو أداء الشركة".

ويرى الباحث أنه يمكن تعريف أسلوب القياس المرجعي بأنه "أسلوب لقياس أنشطة وعمليات الشركة بهدف المقارنة المستمرة والمنتظمة لمؤشرات الأداء المالية وغير المالية المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية للشركة مع مؤشرات الأداء الخاصة بالشركات المنافسة الأخرى في نفس المجال الذي تعمل به الشركة ، للتعرف على نقاط القوة والضعف من أجل تحسين الأداء".

يوضح الجدول التالي أسباب استخدام أسلوب القياس المرجعي، وذلك من خلال المقارنة بين شركتين ، فالشركة الأولى لا تستخدم أسلوب القياس المرجعي



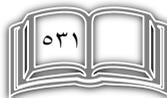
بينما الشركة الثانية تستخدم أسلوب القياس المرجعي، ومن خلال الجدول التالي يتضح أسباب أسلوب القياس المرجعي.

جدول (١)

أسباب استخدام أسلوب القياس المرجع

بدون استخدام أسلوب القياس المرجعي	مع استخدام أسلوب القياس المرجعي
• لا يوجد إبداع	• تطبيق أفكار جديدة
• حل واحد للمشكلة	• خيارات عدة
• تركيزات داخلية	• تركيزات خارجية
• أهداف تستند إلى التاريخ	• أهداف تستهدف الأداء الأفضل
• مستوى فهم منخفض للسوق	• مستوى فهم عالي للسوق
• أولويات داخلية	• أولويات العميل
• تحسينات مستجيبة	• تحسينات سباقية
• تركيز على المشاكل	• تركيز على الفرص
• السيطرة الفردية	• سيطرة الممارسات الأفضل في الصناعة
• الاتجاه صوب المقاومة الأقل	• الاتجاه صوب القيمة الأفضل
• نحن جيون	• نحتاج لأن نكون أفضل
• إدارة بواسطة الخبرة	• إدارة بواسطة الحقائق
• تابعون صناعياً	• قادة صناعة

المصدر: (إيثار عبد الهادي، آل فيحان، ٢٠٠٥، ص ٩١)



يوضح الجدول السابق التغيرات الجوهرية التي تسفر عن تطبيق أسلوب القياس المرجعي، حيث ان الشركة التي تستخدم أسلوب القياس المرجعي ، تتوجه نحو السوق وتلبية رغبات العملاء ، وعلى العكس ، فان الشركة التي لا تستخدم أسلوب القياس المرجعي، تتوجه نحو الانتاج دون النظر الى المنافسين.

ويستنتج الباحث أن أسلوب القياس المرجعي يساعد الشركة على التعلم من الآخرين، وأيضاً قياس أداء الشركة بالمقارنة بالأفضل وكذلك يساعد الشركة في تحديد أولوياتها لتحسين أدائها.

ثانياً: أنواع القياس المرجعي:

تتعدد أنواع القياس المرجعي وتنقسم إلى أنواع أكثر استخداماً في الواقع العملي وأنواع أقل استخداماً في الواقع العملي وهي كالتالي :
أ – أنواع القياس المرجعي الأكثر استخداماً في الواقع العملي :
يمكن تقسيم القياس المرجعي تبعاً لطبيعة موضوع القياس المرجعي الى اربعة أنواع هي:

(١) القياس المرجعي الداخلي :

يعتبر القياس المرجعي الداخلي من أبسط أنواع القياس المرجعي، ويقصد به مقارنة أداء الوحدات والأقسام داخل الشركة مع أداء الوحدات والأقسام الأفضل في نفس الشركة، والهدف من القياس المرجعي الداخلي هو التعرف على نقاط التحسين في الهيكل الداخلي للشركة والعمل على دعم هذه النقاط. (Asrofah,

T., et al., 2010, p. 117)

(٢) القياس المرجعي التنافسي(الخارجي):

ذكرت فاطمة على رابعة، (٢٠١١، ص١٢٥) أنه يمكن تسمية هذا النوع بالقياس المرجعي الخارجي ويعتمد على قياس العمليات والأنشطة والمنتجات والخدمات ومقارنتها مع المنافسين ثم إدخال تحسينات تهدف لجعل الشركة الأفضل بين مثيلاتها أو على الأقل أفضل من المنافسين، ويعتبر هذا النوع من



أصعب الأنواع حيث أن الشركات المنافسة تكون غير مهتمة بمساعدة الآخرين ويعتبر جمع المعلومات من المنافسين أمراً صعباً.

(٣) القياس المرجعي الوظيفي :

يقصد به مقارنة عمليات مماثلة ضمن صناعة ما، ويطبق القياس المرجعي الوظيفي على شركاء في نفس الصناعة يقوموا بإنتاج نفس المنتج أو تقديم نفس الخدمة ولكنهم ليسوا منافسين للشركة في نفس السوق، وذلك بهدف تحديد نقاط القوة في أداء هذه الشركات والاستفادة منها في تحسين الأداء مع اقتراح كافة الطرق الممكنة للقضاء على فجوات الأداء وتحسين العمليات التي يمكن أن تكون غير معروفة على مستوى الصناعة. (Asrofah, T., et al., 2010, p. 119)

(٤) القياس المرجعي العام :

يقصد به إجراء المقارنات المتعلقة بالعمليات والمنتجات المختلفة لكافة الشركات بغض النظر عن نوع الصناعة التي تقوم بها كل منشأة. وهذا النوع يمكننا من التعرف على الشركات المتميزة على مستوى الصناعات غير المتماثلة، كما أن مثل هذه المقارنة يمكن أن تولد أفكار جديدة تساهم في إحداث تحسين كلي في الصناعة ويمكن القول إن القياس المرجعي العام يعد أكثر فعالية ولكنه أيضاً يعد أكثر صعوبة في التطبيق ويستلزم تطبيقه الحرص الشديد. (سيد عبد الفتاح سيد، ٢٠١٠، ص ٢٢٤).

ب – أنواع القياس المرجعي الأقل استخداماً في الواقع العملي :

ذكر (سيد عبد الفتاح سيد، ٢٠١٠، ص ٢٢٤) أن أنواع القياس المرجعي الأقل شيوعاً هي:



(١) القياس المرجعي الاستراتيجي :

ويقصد به القيام بالقياس المرجعي لاستراتيجيات السوق، التكنولوجيا، التكاليف والإيرادات وذلك لتحديد الاستراتيجية التنافسية المناسبة للشركة.

(٢) القياس المرجعي التعاوني (التشاركي) :

وقد عرفه (مايكل صموئيل باسيلي، ٢٠٠٩، ص ٣٥) بأنه يتم بالتعاون بين مجموعة من الشركات، بحيث تتشارك مجموعة من الشركات المعلومات حول نشاط معين من خلال اتفاقية متبادلة وتشمل ثلاثة طرق فرعية هي :

■ قاعدة بيانات : تحتوي على معلومات خاصة عن شركات مختلفة ولكي تستفيد منشأة ما من هذه المعلومات يجب أن تدفع مقابل ما للاستفادة من هذه المعلومات.

■ أسلوب القياس المرجعي للطرف الثالث غير المباشر : وتتم عن طريق مستشار خارجي يقوم بتجميع ونقل المعلومات من وإلى الشركات المشتركة في عملية المقارنة.

■ أسلوب القياس المرجعي الجماعي : حيث يقوم المشاركون بالاجتماع علناً لمناقشة الأمور الخاصة بهم.

ومن العرض السابق يستنتج الباحث أن اختيار نوع القياس المرجعي يتوقف على استراتيجية الشركة وعلى الهدف من القياس، كما أن القياس المرجعي يجب ألا يقتصر على نوع واحد فقط، وأن يكون القياس المرجعي الداخلي هو الأساس لكي نتعرف على نقاط القوة والضعف داخل الشركة ثم يتم استخدام نوع آخر من أنواع القياس المرجعي التي تعتمد على المقارنات الخارجية مما يجعل تطبيق هذه المقاييس أكثر فاعلية.



ثالثاً: تقييم أسلوب القياس المرجعي:

يحظى أسلوب القياس المرجعي بالعديد من المزايا في مجال إدارة التكلفة وتحسين الأداء، كما أنه يتعرض لبعض الانتقادات و الصعوبات، وفيما يلي توضيح لذلك:

مزايا تطبيق أسلوب القياس المرجعي كأداة لتحسين الأداء :

أشار كل من إيمان أحمد فرج (٢٠٠٩، ص ص ١١٣-١١٤) ، وليد يوسف (٢٠١٠، ص ٤٨) أن مزايا تطبيق أسلوب القياس المرجعي كأداة لتحسين الأداء هي :

- ١- يتميز أسلوب القياس المرجعي بابتكار وسائل وطرق جديدة خلال دورة حياة المنتج.
- ٢- يوفر أسلوب القياس المرجعي لتحسين الأداء المسار التنفيذي للأهداف المنشودة من نظم المحاسبة الإدارية الحديثة مثل إدارة الجودة الشاملة والوقت المحدد والتكاليف المستهدفة والتحسين المستمر ونظام قياس الأداء المتوازن.
- ٣- يوفر أسلوب القياس المرجعي لتحسين الأداء أسلوب عملي وواقعي لمعالجة التغيرات في الأداء والانحرافات في المعايير المستهدفة وأوجه القصور في التطبيق من خلال مساعدة الشركات على التعلم من أفضل المنافسين، كما أرشد هذه الشركات نحو الشركاء المناسبين الذين يمكن إفادتهم والاستفادة منهم.
- ٤- يوفر الأسلوب مقاييس أداء مرجعية تساعد الشركة على الربط بين تلك المقاييس والهدف الاستراتيجي الذي تريد الشركة الوصول إليه.
- ٥- يوفر الأسلوب مؤشرات مرجعية للشركة للدخول في الأسواق الجيدة واكتساب عملاء جدد وتوليد قيمة للشركة في سوق المنافسين.



٦- يؤدي أسلوب القياس المرجعي إلى استخدام مقاييس تستطيع التعبير عن الأداء الجيد ومقاييس تكون تابعة من الإداريين داخل الشركة ومستخدمي المعلومات بالشركة وذلك من خلال توظيف طاقم تنفيذي (ثابت) بالشركة يتبنى تنفيذ برنامج القياس المرجعي وبث الوعي الثقافي لدى باقي الأقسام بأهمية البرنامج ومزاياه مما يؤدي إلى الوصول إلى نتائج إيجابية تحقق الأهداف الإستراتيجية بالشركة.

٧- يؤدي تطبيق أسلوب القياس المرجعي إلى نتائج رقمية يمكن مقارنتها مع رقم مقارن مما يقلل الاعتماد على التقدير الشخصي والتحليل الإستراتيجي لمن يقوم بالتقييم في إدارات الشركة المختلفة حيث يمنع هذا الرقم المقارن الغموض والارتباك لدى الموظفين خاصة إذا ظهرت المقاييس في شكل متعارض مع بعضها البعض.

٨- يؤدي تطبيق أسلوب القياس المرجعي إلى التأكيد على استخدام القياس المرجعي لتحقيق مصداقية مقاييس الأداء المستخدمة بالشركة سواء التي بها فجوات للأداء أم لا.

٩- يحقق تطبيق أسلوب القياس المرجعي تطويراً كبيراً في مصداقية وملائمة وتخطيط المعايير لترشيد التكلفة وتحقيق تميز للشركة.

١٠- يؤدي الاستمرار في تطبيق أسلوب القياس المرجعي من خلال ملاحقة التطورات والمستجدات الصناعية المختلفة إلى المحافظة على الميزة التنافسية والاستمرار في تميز الشركة.

ويرى الباحث أن أسلوب القياس المرجعي يعتبر أداة فعالة لتحسين الأداء الكلي للشركة ويتم ذلك عن طريق قيادته لأداء الشركة بكفاءة وفعالية حيث أنه يوفر مجموعة من مقاييس الأداء الداخلية والخارجية والتي تساعد على التعلم الداخلي من الأقسام المتميزة داخل الشركة أو التعلم الخارجي من الشركات



التميزة ، ومن ثم فهو يساعد في نقل واكتساب المعرفة وبالتالي فهو يساعد في تحقيق إستراتيجية الشركة ويزيد من كفاءة عملياتها ويحقق إشباع أكبر لعملائها ويرفع كفاءة مواردها البشرية ويحفز على الابتكار في المنتجات والعمليات ، ومن ثم فهو يعتبر أداة فعالة في قيادة أداء الشركة وتحسين أدائها الكلي.

الصعوبات التي تواجه أسلوب القياس المرجعي عند التطبيق :

ذكر (Sufian, F., (2011, p. 108) أن أسلوب القياس المرجعي يواجه

الصعوبات التالية عند التطبيق:

- ١- صعوبة الحصول على معلومات مفيدة عن المنافسين، لأن المنافسين يمكن أن يرفضوا اقتسام المعلومات مع الآخرين.
- ٢- بعض الشركات قد تواجه صعوبة في تبني أسلوب القياس المرجعي كعملية مستمرة مما ينعكس سلباً على أدائها في المستقبل.
- ٣- عدم إشراك الموظفين في عملية القياس المرجعي يتسبب في مقاومة بعضهم للتغيرات اللازمة لتطبيق أسلوب القياس المرجعي.
- ٤- الصعوبات الثقافية في نقل الممارسات بين الشركات متعددة الجنسيات .
- ٥- أداة مكلفة جداً ، فتطبيقه يحتاج إلى أموال كثيرة.

ويرى الباحث أنه يمكن التغلب على هذه الصعوبات من خلال :

- ١- اعتماد هذا الأسلوب على المقاييس المالية والمقاييس غير المالية في قياس المؤشرات المرتبطة بالاستراتيجية سوف يساعد في تغطية الجوانب المالية وغير المالية للأداء وأيضاً سوف يساعد على قياس وتقييم الخدمات.
- ٢- توفير القناة لدى الموظفين بأن أسلوب القياس المرجعي لن يستخدم لزيادة الربحية فقط بل الهدف الأساسي هو تحسين الأداء الكلي للشركة.



- ٣- الاشتراك بقواعد البيانات المحلية أو الدولية يمكننا من التغلب على مشكلة الحصول على المعلومات من المنافسين.
- ٤- ينبغي تحديد التكلفة والعائد قبل البدء في تطبيق أسلوب القياس المرجعي وذلك لتحديد المنافع المتوقع الحصول عليها من تطبيق أسلوب القياس المرجعي.

الخلاصة:

تناول هذه الدراسة تحليل أسلوب القياس المرجعي ودوره في تحسين الأداء فبيئة الأعمال الحديثة شهدت العديد من التغيرات والتطورات السريعة التي أدت إلى زيادة حدة المنافسة، الأمر الذي دفع العديد من الشركات إلى تبني أساليب تساعد على تحسين أدائها. ويجب أن تحتوي هذه الأساليب على مقاييس مالية ومقاييس غير مالية نظراً لأن المقاييس التقليدية لا تكشف عن قدرة الشركة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية.

النتائج:

١. أهمية استخدام أسلوب القياس المرجعي في عملية التقييم وقياس وتحسين أداء شركات المقاولات.
٢. عدم تطبيق شركات المقاولات أسلوب القياس المرجعي ، بشركات المقاولات الخاضعة لقطاع الاعمال العام.
٣. تم قبول الفرض البحثي فيما يتعلق بوجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة و تحسين أداء شركات المقاولات.



تحليل الدراسة الميدانية لقائمة الاستقصاء الخاصة بأعضاء هيئة التدريس:

الإحصاء الوصفي للمتغيرات الديموغرافية:

جدول (٢)

يوضح الإحصاء الوصفي للمتغيرات الديموغرافية

النسبة	العدد الاجمالي	عدد أعضاء هيئة التدريس المشاركين في الاستقصاء بكلية الهندسة	عدد أعضاء هيئة التدريس المشاركين في الاستقصاء بكلية التجارة	المستوى الأكاديمي
14%	14	9	5	أستاذ
22%	22	14	8	أستاذ مساعد
45%	45	20	25	مدرس
19%	19	7	12	مدرس مساعد
100%	100	50	50	الاجمالي

يتضح من الجدول (٢) فيما يخص الكليات أن كلية التجارة تأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد الاستثمارات الموزعة والمستلمة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة حيث تم توزيع عدد ٥٥ استثمارة تم استلام ٥٠ استثمارة بنسبة ٩٠,٩%، تليها في المرتبة الثانية كلية الهندسة حيث تم توزيع عدد ٦٠ استثمارة تم استلام ٥٠ استثمارة بنسبة ٨٣,٣%. وأيضا يوضح الجدول (٢) أن حوالي ٤٥% من أفراد عينة الدراسة يشغلون درجة مدرس ثم درجة المدرس المساعد في المرتبة الثانية بنسبة ١٩% ثم درجة الأستاذ المساعد بنسبة ٢٢% في

المرتبة الثالثة ثم بعد ذلك درجة الأستاذ بنسبة ١٤% ، وذلك يشير إلى أن الاستبيان تم توزيعه على مستويات أكاديمية مختلفة مما يعكس التمثيل الصادق لمجتمع العينة.

أختبار T test لإختبار فروض الدراسة

الفرض البحثي:

ينص الفرض البحثي على " توجد علاقة تآثير ذات دلالة معنوية بين استخدام أسلوب القياس المرجعي و تحسين أداء شركات قطاع المقاولات " متغيرات الفرض البحثي: تنقسم متغيرات الفرض البحثي الثاني إلى:
(أ) متغير مستقل تفسيري:

• أسلوب القياس المرجعي .

(ب) متغير تابع مفسر: يتمثل المتغير التابع في تحسين الأداء.

الأسلوب الإحصائي المستخدم.

تم استخدام اختبار (ت) لقياس معنوية الفرق بين عينة البحث ومجتمع الدراسة.

الإحصاء الوصفي للمتغيرات البحثية:

١- عند السؤال عن: هل تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة يتناسب مع طبيعة شركات المقاولات، كانت الأجابة بنعم (٨٨) استمارة بنسبة ٨٨% بينما الاجابة بلا (١٢) استمارات بنسبة ١٢%.

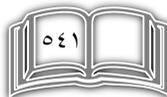


جدول (٣)

يوضح الإحصاء الوصفي للعبارات المجموعة الأولى

تهدف هذه المجموعة من العبارات الى تحديد اثر استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة على تحسين الأداء لشركات قطاع المقاولات .

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
٢	يساعد استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة على تضيق الفجوة بين احتياجات العملاء وبين تصميم المشروع من خلال إدخال التحسينات على المشروع.	4.2045	0.82348	19.59	7
٣	يستخدم أسلوب التكلفة المستهدفة في إدارة تكلفة شركات قطاع المقاولات من خلال تحديد التكلفة المستهدفة على مستوى مراحل كل مشروع وتحديد أوجه القصور لتحسينها.	4.3182	0.63878	14.79	1
٤	يساعد أسلوب التكلفة المستهدفة على توفير المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف شركات قطاع المقاولات وصولاً لتحسين الإداء(الجودة، الوقت، التكلفة).	4.3636	0.78031	17.88	5
٥	يساعد الاعتماد على أسلوب				



				التكلفة المستهدفة في تحسين أداء شركات قطاع المقاولات من خلال:	
2	14.96	0.65041	4.3488	تحسين الاداء المالى.	١/٥
13	29.84	1.13259	3.7955	تخفيض التكلفة وتحسين الإنتاج دون المساس بالجودة.	٢/٥
6	19.22	0.79507	4.1364	زيادة كفاءة عمليات التشغيل الداخلية.	٣/٥
3	15.44	0.97709	4.1395	زيادة رضاء العملاء من خلال تقديم مشروع يلبي حاجات و توقعات العملاء و يتميز عن المنافسين(سعر، جودة).	٤/٥
9	25.33	0.65079	3.8571	تحسين مستوى الجودة.	٥/٥
11	26.58	0.96668	3.6364	تسليم المشروع للعميل فى الوقت المحدد.	٦/٥
10	25.80	0.97192	3.7674	تدعيم التطوير والابتكار.	٧/٥
12	27.33	1.03122	3.7727	زيادة قدرة الشركة على التعلم والنمو.	٨/٥
8	22.43	.85125	3.7955	تدعيم التطور التكنولوجى.	٩/٥
4	16.29	.69327	4.2558	تدعيم القدرة التنافسية.	١٠/٥
14	30.55	1.04143	3.4091	تدعيم الاداء المجتمعى.	١١/٥
	12.19	0.48623	3.9881	المتوسط العام	

يتضح من الجدول رقم (٣) أن العبارات الخاصة باستخدام أسلوب التكلفة المستهدفة من عبارة (٢ - ٤) أن مفردات عينة الدراسة قد أظهرت اتجاهًا عامًا نحو الموافقة على أن استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة يساعد إدارة تكلفة شركات قطاع المقاولات من خلال تحديد التكلفة المستهدفة على مستوى مراحل كل مشروع وتحديد أوجه القصور لتحسينها وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.3182) وبمعامل اختلاف معياري (14.79%) وعينة الدراسة موافقة على أن استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة يساعد على توفير المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف شركات قطاع المقاولات وصولاً لتحسين الإداء (الجودة، الوقت، التكلفة) وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.3636) وبمعامل اختلاف معياري (17.88%) وأيضاً اتجهت عينة الدراسة نحو الموافقة على أن استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة يساعد على تقييم أداء شركات قطاع المقاولات من خلال تضيق الفجوة بين إحتياجات العملاء وبين تصميم المشروع من خلال إدخال التحسينات على المشروع التي يتم تقديمه للعملاء وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.2045) وبمعامل اختلاف معياري (19.59%).

أما فيما يخص العبارات الخاصة بان الإعتماد على أسلوب التكلفة المستهدفة يساعد في تحسين أداء شركات قطاع المقاولات ، وذلك من عبارة (١/٥ - ١١/٥) فقد أظهرت مفردات عينة الدراسة موافقة على ان أسلوب التكلفة المستهدفة يساعد في تحسين أداء شركات قطاع المقاولات من خلال تحسين الاداء المالى وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.3488) وبمعامل اختلاف معياري (14.96%) ثم زيادة رضا العملاء من خلال تقديم مشروع يلبي حاجات و توقعات العملاء و يتميز عن المنافسين (سعر، جودة) بمتوسط حسابي قدره (4.1395) وبمعامل اختلاف معياري (15.44%) ثم تدعيم القدرة التنافسية بمتوسط حسابي قدره (4.2558) وبمعامل اختلاف معياري (16.29%) .



كما يتضح أيضاً من الجدول (3) أن أقل العبارات موافقة بمفردات العينة التي تخص أن الإعتماد على أسلوب التكلفة المستهدفة يساعد في تحسين أداء شركات قطاع المقاولات ، وذلك من عبارة (1/5 – 11/5) كانت ان أسلوب التكلفة المستهدفة يساعد في تحسين أداء شركات قطاع المقاولات من خلال تدعيم الاداء المجتمعي بمتوسط حسابي قدره (3.4091) وبمعامل اختلاف معياري (30.55%) ثم تخفيض التكلفة وتحسين الإنتاج دون المساس بالجودة بمتوسط حسابي قدره (3.7955) وبمعامل اختلاف معياري (29.84%) ثم زيادة قدرة الشركة على التعلم والنمو بمتوسط حسابي قدره (3.7727) وبمعامل اختلاف معياري (27.33%).

انه توجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين اتجاهات المستجيبين في عينة البحث ومعلمة مجتمع الدراسة نحو مدى الموافقة على وجود علاقة ذات دلالة معنوية لإستخدام أسلوب القياس المرجعي على تحسين أداء شركات قطاع المقاولات ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05) مما يدل على رفض فرض العدم بمتوسط حسابي لمجتمع الدراسة قد بلغ (3.4) على مقياس ليكرت الخماسي وقبول الفرض البديل بمتوسط حسابي لمجتمع الدراسة أكبر من (3.4) وهذا ما يؤكد صحة الفرض البحثي فيما يتعلق بوجود علاقة معنوية موجبة عند استخدام أسلوب القياس المرجعي على تحسين أداء شركات قطاع المقاولات.

الخلاصة:

تناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل أسلوب القياس المرجعي ودوره في تحسين الأداء فبيئة الأعمال الحديثة شهدت العديد من التغيرات والتطورات السريعة التي أدت إلى زيادة حدة المنافسة، الأمر الذي دفع العديد من الشركات إلى تبني أساليب تساعد على تحسين أدائها. ويجب أن تحتوي هذه الأساليب على



مقاييس مالية ومقاييس غير مالية نظراً لأن المقاييس التقليدية لا تكشف عن قدرة الشركة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية.

النتائج:

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج تتمثل فيما

يلي:

1. أهمية استخدام أسلوب القياس المرجعي في عملية التقييم وقياس وتحسين أداء شركات المقاولات.
2. عدم تطبيق شركات المقاولات أسلوب القياس المرجعي ، بشركات المقاولات الخاضعة لقطاع الاعمال العام.
3. تم قبول صحة الفرض البحثي فيما يتعلق بوجود علاقة تاثير ذات دلالة معنوية بين استخدام أسلوب القياس المرجعي و تحسين أداء شركات قطاع المقاولات.



قائمة المراجع:-

أولاً: المراجع باللغة العربية

• الدوريات:

- إيثار عبد الهادي آل فيحان ، (٢٠٠٥)، " المقارنة المرجعية الإستراتيجية في صناعة الإلكترونيات " ، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، العراق ، العدد ٥٤ ، ص ص ٨٧-١١٧ .
- سيد عبد الفتاح سيد، (٢٠١٠) ، " استخدام أسلوب القياس المرجعي في تقييم الأداء الاستراتيجي لمنظمات الأعمال "، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، العدد الثاني ، الجزء الأول ، ص ص ٢١١-٢٧٩ .
- فاطمة على رابعة ، (٢٠١١) ، " المقارنة المرجعية مدخل لتحسين الأداء المؤسسي في المنظمات العامة - دراسة تطبيقية على المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا" ، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات - الأردن ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد السادس والعشرون ، العدد السابع ، ص ص ١٠٩-١٦٣ .
- هيثم أحمد عبد المنعم ، (٢٠١٠)، " العوامل الحاكمة في تطبيق أسلوب القياس المرجعي في المنشآت الصناعية المصرية - دراسة ميدانية على شركات صناعة الدواء في مصر "، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الرابع، الجزء الثاني ، ص ص ٦٩-١٢٩ .

• الرسائل العلمية:

- إيمان أحمد فراج ، (٢٠٠٩) ، "نموذج مقترح لتحقيق التكامل بين مقياس الأداء المتوازن والمقياس المرجعي للأداء لترشيد التكلفة في منظمات الأعمال مع دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس.
- مايكل صموئيل باسيلي ، (٢٠٠٩) ، " دراسة تحليلية لاستخدام المقارنة المرجعية والمنافسين كأداة مكملة للجودة الشاملة بغرض إدارة التكلفة وتحقيق



ميزة تنافسية للمنشأة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس.

- وليد يوسف محمد، (٢٠١٠)، " إطار محاسبي مقترح لاستخدام المقاييس المرجعية ودورها في دعم المزايا التنافسية في الوحدات الاقتصادية - دراسة تطبيقية على قطاع الاتصالات في جمهورية مصر العربية " ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

Articles:

- Asrofah, T., Zailani, S., Fernando, Y., (2010), "Best Practice for the Effectiveness of Benchmarking in the Indonesian Manufacturing Companies" Benchmarking An International Journal, Vol. 17, No. 1, pp. 115-143.
- Gomes, C., F., Yasin, M., M., (2011), " A systematic benchmarking perspective on performance management of global small to medium sized organizations", Benchmarking An International Journal, Vol. 18, No. 4, pp. 543-562.
- Sakurai, M., (2008), target costing and how to use it", journal of cost and management, vol. 15, no.3.
- Sufian, F., (2011), "Benchmarking the efficiency of the Korean banking sector – a DEA approach", Benchmarking An International Journal, Vol. 18, No. 1, pp. 107-127.

